مجلة أبوليوس
المجلد 09 العدد 02– جويلية 2022 الصفحات: 247- 262

المعايير النّصية لروبيرت دي بوجراند: قراءة نظرية في ضوء اللسانيات النصية العربية الحديثة

Text Criteria by Robert de Beaugrande: A Theoretical Reading in the Light of Contemporary Arabic Text Linguistics

د. هبيرة عز الدين
جامعة الإخوة منتوري قسنطينة (الجزائر)
azzedinehabira@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/10/26 تاريخ القبول: 2022/07/31 تاريخ النشر: 2022/07/31

ملخص البحث:

يهدف هذا المقال إلى إبراز دور النظريات اللسانية في معالجة النصوص واهتمامها بها ، وبيان مدى قصور الجملة ،التي وجب تجاوزها، فكان للمدرسة الأنجلو أمريكية فضل السبق في ذلك، ممثلة في روبيرت دي بوجراند، الذي قدّم نظرية متكاملة في لسانيات النص، فاقترح سبعة معايير تجعل من النص نصّا، أو تفقده نصيته إذا ما غاب عنصر منها، كما يسعى هذا المقال إلى تقديم قراءة نصية عربية للمعايير السّبعة التي جاء بها روبيرت دي بوجراند .

الكلمات المفتاحية: لسانيات النص؛ المعايير السبعة؛ روبيرت دي بوجراند؛ اللسانيات العربية.

Abstract:

This article highlights the role of linguistic theories in the treatment of texts and their interest in them, and to indicate the extent of the sentence shortcomings which must be overcome. The Anglo-American school was a pioneer in this field. It is represented by Robert de Beaugrande who presented a complete theory in text linguistics and proposed seven criteria which make the text a text and the absence of one criterion makes it lose its textuality. This article seeks as well to provide an Arabic textual reading of the seven criteria that Robert de Beaugrande came up with.

Keywords: Text linguistics; seven criteria; Robert De Beaugrande; Arabic linguistics.

.

* المؤلّف المراسل

1-مفهوم النصانية:

يرى روبيرت دي بوجراند، أن الكتاب الذي نشره سنة 1967م مع دريسلر بعنوان "مقدّمة في علم النص"، كان باكورة البحوث التي تناولت مفهوم النصانية بالنقد والتحليل والدراسة، حيث رأى أن هذا الاتجاه يقصر عن الرؤية التي بدأت معالمها تتضح خلال الثمانينات، وهي رؤية لا تميل إلى اعتبار النصوص وحدات تكبر حجمها عن الجمل، بينما تحتفظ بنفس خصائصها، ذلك أن النص يتميّز عند دي بوجراند بقيمته الاتصالية[1].

وهذا بغض النظر عن القيمة الاتصالية للجملة، التي يمكن لها هي أيضا أن تكوّن نصا.

كل هذا انطلاقا من الإشكالية الاتية :

ما مفهوم النّصانية عند دي بوجراند، وما دور المعايير السّبعة المساهمة فيها.

ليتم معالجتها بعد ذلك من منظور الدّرس اللّساني العربي الحديث ،وبيان دور المعايير السّبعة المساهمة فيها.

يرى دي بوجراند أن الدراسات النصانية مرت بثلاث مراحل رئيسة هي[2]:

-المرحلة الأولى: انتهت بحلول الستينات، ولم تكن ذات أثر يذكر على تيار ألسنية الجملة الغالب، ومن رواد هذه المرحلة (انجاردن) و(بوهلر) و(هيلمسليف) وغيرهم.

-المرحلة الثانية: بدأت في نهاية الستينات (1968م)، حين بدأ بعض العلماء مثل (رقية حسن) و(إيزنبرج)، يعملون بشكل منفرد في مجال الدراسات التي تتجاوز مستوى الجملة، إلا أنّ اتجاه هؤلاء لم يحرز أثرا حاسما لكونه نظر إلى النصوص على أنّها تتابعات لمجموعات من الجمل.

-المرحلة الثالثة: بدأت سنة 1972م، ومن روادها (فان ديك)، و(دي بوجراند) و(دريسلر)، وقد حاولوا إيجاد نظرية بديلة، تحل محل النظريات الألسنية السائدة، والتي ثبت عدم قدرتها على الصمود في وجه التساؤلات الأساسية التي تستجوبها الدراسات اللغوية المتكاملة.

إن مبدأ النصية عند روبيرت دي بوجراند إنما يتحقق من الخاصية الاتصالية، بين أطراف عملية التواصل.

وتعتبر نظرته حديثة مقارنة مع سابقيه، الذين ركزوا على التتابع الجملي والدلالة والمعنى، في حين أنه وضع مجموعة من الإجراءات المنهجية التي تتحقق بها النصانية، حيث ربطها بالمفهوم، ويقول في هذا الشأن: «وأنا اقترح المعايير التالية لجعل النصية أساسا مشروعا لإيجاد النصوص واستعمالها، وهي: السبك، والالتحام، والقصد، والقبول، ورعاية الموقف، والتناص، والإعلامية»[3].

وبذلك يكون قد ربط مفهوم النص بالأسس التي يعتمد عليها.

إن ما ذهب إليه دي بوجراند قد وجد صدى وقبولا لدى فئة غير قليلة من الباحثين اللسانيين النصانيين العرب على غرار سعد مصلوح الذي يقول: «وقد آثرنا هنا أن نعتمد تعريف روبيرت ألان دي بوجراند، وولفجانجأولرخدريسلر لمفهوم النص من حيث إنه: حدث تواصل يلزم لكونه نصّا أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير، وهي: السبك، والحبك، والقصد، والقبول، والإعلام، والمقامية، والتناص...»[4].

ومن الباحثين السانيين والنصانيين العرب

الذين أعجبوا بتعريف دي بوجراندودريسلر أيضا نجد سعيد حسن بحيري، الذي يقول: «وقد عرفا النصّ –استنادا إلى هذه المعايير- بأنّه: حدث اتصالي تتحقق نصيتُه إذا اجتمعت سبعة معايير، وهي الربط والتماسك والقصدية والمقبولية والإخبارية والموقفيةوالتناص»[5].

وأحمد عفيفي، الذي يقول: «قبل أن نتكلم عن تلك الصفات التي يستقل بها نحو النص سوف نعطي صورة لتلك المبادئ أو المعايير التي تحكم النص بالنصية أو ما به يكون الكلام نصّا، فقد قدّم دي بوجراند، و فولفجانجدريسلر تلك المعايير السبعة عندما قالا عن النص: إنه حدث تواصلي يلزم لكونه نصّا أن تتوافر له سبعة معايير للنصية مجتمعة، ويزول عنه هذا الوصف إذا تخلف واحد من هذه المعايير وهي: السبك (الربط)، الحبك (التماسك)، والقصد، والقبول، والإعلام... والمقامية، والتناص»[6].

وصبحي إبراهيم الفقي الذي يشير إلى تعريف دي بوجراندودريسلر، الذي نقله كل من سعد مصلوح، وسعيد حسن بحيري، بعد عرض المعايير السبعة، يقول: «فهذه المعايير تركز على طبيعة كل من النص ومستعمليه (المتحدث والمتلقي)، والسياق لمحيط بالنص والمحدثين»[7].

ثم لفت بوجراند النظر إلى أنّ «من هذه المعايير السبعة معيارين تبدو لهما صلة وثيقة بالنص، وهما السبك والالتحام، واثنين نفسيين بصورة واضحة، وهما رعاية الموقف والتناص، أما المعيار الأخير، وهو الإعلامية فهو بحسب التقدير»[8].

وهذا التصنيف كما يرى أحمد عفيفي، له علاقة بكل ما يتصل بالنص من ظروف محيطة كالمنتج، والمتلقي، والسياق المقامي التواصلي، والإعلامية، والتناص، وإن كان يرى أن المعيار الأخير: _التناص_ يدخل ضمن إطار ما يتصل بالنص، وسياقه مرتبطين معا، لا كما صنف من قبل، ولا كما صنفه روبيرت دي بوجراند، حيث صنفه هو والمقامية ورعاية الموقف ضمن عوامل نفسية[9].

تلتقي هذه المعايير التي وضعها صبحي إبراهيم الفقي، مع معايير دي بوجراندودريسلر، في كثير من النقاط، وقد تكون شارحة وموضّحة لما ذكره روبيرت دي بوجراند.

ومن ثمّ يصبح التعبير نصّا متى توافر فيه شيء من هذه المعايير، بغض النظر عن طوله أو قصره، ولو كان جملة واحدة.

2-الأنماط النصية:

لقد تباينت نظرة الباحثين النصيين العرب عن نظرة روبيرت دي بوجراند في أحايين مختلفة في التصورات والإجراءات التي يعتمدونها في التمييز بين النص واللانص، أو السمات الكافية لإطلاق اسم النص على مقاربة ما، وذلك من خلال المعايير السبعة الآتية:

2-1-السبك (Cohésion): ويرد بمصطلحات مختلفة منها:-التناسق أو الربط الرصفي أو التضام، أو الربط النحوي (السبك/الاتساق)، أو النظام والربط، ويختص بكيفية اتصال عناصر النص السطحي، أي الكلمات التي نسمعها، أو نراها عندما تتابع بشكل سطري (أفقي)، يقول دي بوجراند: «وهو يترتب على إجراءات تبدو بها العناصر السطحية على صورة وقائع يؤدي السابق منها إلى اللاحق، بحيث يتحقق لها الترابط الرصفي، وبحيث يمكن استعادة هذا الترابط، ووسائل التضام تشتمل على هيئة نحوية للمركبات والتراكيب والجمل، وعلى

أمور مثل التكرار والألفاظ الكنائية والأدوات والإحالة المشتركة والحذف والروابط»[10].

وتقول إلهام أبو غزالة عن السبك:«وموضوعه ما يقوم بين مكونات ظاهر النص، أو الكلمات الفعلية التي نسمعها أو نبصرها، من ترابط متبادل، ضمن تتال لغوي معين،وتعتمد مكونات ظاهرة النص بعضها على بعض، وفقا للأعراف والأشكال القائمة في علم القواعد، أي أن التضام يعتمد على التبعيات القواعدية، وكما أشار اللغويون في كثير من الأحيان فإنه لا مندوحة عن وقوع اختلال عن القيام بإعادة ترتيب جذرية للتتاليات اللغوية في لغة ما»[11].

وقد يعني هذا المعيار أيضا بحسب سعد مصلوح بأنه:«يختص بالوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرارية في ظاهر النص، ويعني بظاهر النص: الأحداث اللغوية التي ننطق بها، أو نسمعها في تعاقبها الزمني، التي نخطها أو نراها... وهذه الأحداث أو المكونات ينتظم بعضها مع بعض تبعا للمباني النحوية، ولكنها لا تشكل نصّا إلاّ إذا تحقق لها من وسائل السبك ما يجعل النص محتفظا بكينونته، واستمراريته»[12].

إن معيار السبك لا يختص بنحو النص، وإنما لا بد منه على مستوى الجملة، لأنّه يتعلّق بمجموعة الروابط التي تربط بين أجزاء الجملة، وأجزاء النص، فهو معيار يهتم بظاهر النص، ودراسة الوسائل التي تتحقق بها خاصية الاستمرار اللفظي[13] أما وسائله، فيجمعها مصطلح عام وهو الاعتماد النحوي، الذي يتحقق في الاعتماد على الجملة، والاعتماد فيما بين الجمل،والاعتماد في الفقرة أو المقطوعة، والاعتماد فيما بين الفقرات أو المقطوعات [14].

وقد حصر دي بوجراند أهم وسائل السبك في ثماني وسائل وهي[15]:

1-إعادة اللفظ، وهو التكرار الفعلي للعبارات، ويمكن للعناصر المعادة أن تكون هي بنفسها، أو مختلفة الإحالة، أو متراكبة الإحالة.

3-اتحاد المرجع، وهو استعمال عبارات سطحية مختلفة للدلالة على أمر واحد في عالم نص ما.

4-الإضمار بعد الذكر، وهو نوع من الإحالة المشتركة، يأتي فيه الضمير بعد مرجعه في النص السطحي.

5-الإضمار قبل الذكر، وهو نوع من الإحالة المشتركة، يأتي فيه الضمير قبل مرجعه في النص السطحي، وهو ما يعبر عنه بـ(ضمير الشأن أو القصة).

6-الإضمار لمرجع متصيد، وهو الإتيان بالضمير للدلالة على أمر ما غير مذكور في النص مطلقا، غير أنّه يمكن التعرف عليه من سياق الموقف.

7-الحذف.

8-الربط.

هذه هي أهم الوسائل التي يتحقق بها سبك النص، حيث من خلالها يتم ربط الأفكار في بنية النص الظاهرة، أو بصورة مبسطة يقصد به التشكيل النحوي للجمل والعبارات في شبكة من العلاقات الهرمية والمتداخلة، ويأتي في مستويات صوتية وصرفية تركيبية، ومعجمية، ودلالية، كما يتخذ أشكالا من التكرار والاستبدال، والحذف، والإضافة، ونحو ذلك.

2-2-الحبك (Cohérence): ويرد بمصطلحات مختلفة منها: -الالتحام، الاتساق،

الترابط الفكري، التماسك، الانسجام.

وتشتمل وسائل الالتحام بحسب دي بوجراند على:

-العناصر المنطقية كالسببية والعموم والخصوص.

-معلومات عن تنظيم الأحداث والأعمال والموضوعات والمواقف.

-السعي إلى التماسك فيما يتصل بالتجربة الإنسانية.

ويتدعم الالتحام بتفاعل المعلومات التي يعرضها النص مع المعرفة السابقة بالعالم[16].

تقول إلهام أبو غزالة:«وهو يدرس ما تتصف به مكونات عالم النص من وثاقة صلة وسهولة تواصل فيما بينها(...) أما العلاقات فهي الروابط القائمة بين المفاهيم، والتي تتجلى معا في عالم النص وتشتمل كل رابطة منها على تسمية للمفهوم الذي تتصل به، فمثلا تعد كلمة (أطفال) في (أطفال في الطريق) مفهوما لشيء، كما تعد كلمة (تمهّل) مفهوما لحدث، وهنا تقوم علاقة المكان بين الأطفال والطريق، وفي بعض الأحيان نجد أنّ العلاقات غير متمثلة بصراحة في النص، أي أنها لا تحظى باستثارة مباشرة من خلال تعبيرات ظاهرة النص، وإنما يقوم المرء بتزويد ما يلزم من العلاقات لاستخراج المعنى من النص...»[17].

وينتج أيضا عن الدعم الحاصل للالتحام، في أنّه يجب على علم لسانيات النص أن تتعاون مع المعرفة السيكولوجية ليستكشف أمرا أساسيا كمعنى النص.

ويقول صلاح الدين صالح حسنين عن هذا المعيار الذي ترجمه بالاتساق: «ويختص بالطرق التي بواسطتها تنظم عناصر عالم النص، وهي أشكال ومفاهيم العلاقات التي تشكل البنية العميقة للنص السطحي، وتجعلها وثيقة الصلة بموضوع واحد محدد...»[18].

ثم يعطي مثالا على ذلك: (الأطفال يلعبون)، «نجد أن الأطفال مفهوم يوضح شيئا ما و(يلعبون) مفهوم آخر يوضح حدثا ما، أما العلاقة الرابطة بينهما فهي علاقة المنفِّذ، لأنّ الأطفال هم الذين ينفذون عمل اللعب (يقومون بعمل اللعب)»[19].

إن مصطلح السبب قد يستخدم لإيضاح علاقة بين حدث وحدث آخر تلاه، فالحدث الأول أتاح الظروف لحدوث حدث آخر، وعلى العكس ففي مثال كسر تاج جاك نجد أن الحدث الأول هو سبب لهذا الكسر، فكأن الكسر نتيجة للوقوع»[20].

لقد اتضح لنا أن الاتساق ليس مجرّد ملمح في النص، ولكنه فضلا عن ذلك نتيجة عمليات معرفية يقوم بها مستخدمو النص.

ويوضح هاليداي ورقية حسن التماسك بأنّه :«علاقة معنوية بين عنصر في النص، وعنصر آخر يكون ضروريا لتفسير هذا النص، هذا العنصر الآخر يوجد في النص، غير أنه لا يمكن تحديد مكانه إلا عن طريق هذه العلاقة التماسكية»[21].

وقد تحدث هاليداي ورقية حسن عن أدوات التماسك في كتابهما (التماسك في الانجليزية) عن خمس أدوات: المرجعية، الإبدال، الحذف، العطف، والتماسك المعجمي[22].

وهناك تشابه كبير في وظيفة هذه الوسائل بين العربية والانجليزية، غير أن الإبدال في العربية نوع من أنواع التوابع المعروفة، وهو يقوم بوظيفة التماسك النصي أيضا، ومثاله في النحو العربي،

قوله تعالى: ﭐ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ [سورة المزمل: 2-3]، فـ(نصفه) بدل بعض من كل من (الليل)، وهو يمثل مرجعية سابقة ومن ثم يسهم البدل في تحقيق التماسك بين هاتين الآيتين[23].

ولا شك أن السياق يقوم بدور أساسي في الربط الدلالي بين عناصر النص، ولذا فإن المكونات الدلالية لأي نص لا تظهر إلا من خلال السياق، ومن ثمّ يصرح فيرث «بأنّ المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي: وضعها في سياقات مختلفة، سواء كانت هذه السياقات لغوية، أم اجتماعية، وهي ما أطلق عليه فيرث "سياق الموقف"»[24].

ومن هنا «عدّ السياق من الأدوات الضمنية التي تحقق التماسك النصي، فأيّ وحدة لغوية من النص الواقع تحت إطار التحليل تشمل بيئتين:

أ-البيئة الخارجية عن النص –السياق- وهي تتصل بالنص.

ب- البيئة اللغوية المصاحبة للنص»[25].

وقد قسّم صبحي إبراهيم الفقي أدوات التماسك النصي قسمين:

-أدوات خارجية: وتتمثل في السياق، والإحالة الخارجية، وتجمعها الدلالية.

-أدوات داخلية: وتتمثل في ثلاثة أقسام: شكلية، ودلالية، ومشتركة، فالشكلية تشمل: العطف، التكرار، المعجم، والرتبة، والدلالية تشمل: المرجعية، الإبدال، الحذف، المقارنة، التكرار بالمعنى، الترادف، الانضواء، السببية الزمنية، التخصيص، التعميم، التوكيد، الإضراب، والعطف، والمشركة تشمل: العطف[26].

ومن هذا يتضح أن بين الربط الرصفي والربط الموضوعي أو الدلالي علاقة عضوية، فلا ينفك أحدهما عن الآخر إلاّ انفكاكا نظريا عند التحليل أو وصف البنية.

ويشير تمام حسان في معرض حديثه عن التقاء نحو الجملة ونحو النص في هاتين الصفتين وهما: التضام والاتساق إلى العلاقة بينهما، حيث يرى أن التضام: علاقة تشمل أمورا مثل الافتقار، والاختصاص، والتلازم، والمطابقة، وعود الضمير...الخ.

وأن الاتساق علاقة في المعنى بين المتضامنين تجعل أحدهما غير ناب في الفهم عن الآخر، فلا وجه لجملة فعلية، مثل: (فهم الحجر)، ولا لجملة اسمية مثل: (السماء تحتنا)، فذلك غير مقبول في الظروف العادية[27].

وعند ما قسم سيبويه الكلام إلى مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب،ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب، فإنّه قد راعى الربط النحوي والربط الدلالي بين أجزاء التركيب، وإذا كان يطبق ذلك على مستوى الجملة فإنّ هذا التطبيق واقع على مستوى النص أيضا؛ لأنّ أبواب النحو التي تعتمد على علاقة الإسناد كلها يمكن أن يندرج تحت مبدأ التماسك النصي، نعم معظمها يعتمد على الجملة، لكن المتفق عليه أن الجملة نواة النص، وبناء على ذلك فهذه الأبواب كلها قابلة للتحليل النصي[28].

وإذا كانت العلاقات بين مستويات اللغة وطيدة، فإن العلاقة بين النحو والدلالة علاقة وطيدة أيضا، ويصعب على الدارس الفصل بينهما.

ومن ثمّ فإن الدلالة هي غاية الفروع اللغوية، واللغة كلها ممثلة فيها: «فنحو النص يدور في ميدان

أكثر رحابة واتساعا وشمولا في المزج بين كل هذه المستويات المتداخلة التي لا يصح الفصل بينها»[29].

ومن هنا فإنّ الاتساق يعني تحقيق الترابط الكامل بين بداية النص وآخره، دون الفصل بين المستويات اللغوية المختلفة، حيث لا يعرف التجزئة، ولا يحده شيء[30].

وعليه فإنّ النص وحدة لغوية متكاملة من حيث المبنى والمعنى؛ إذ يتفق أوّله مع آخره، وآخره مع أوّله، وتسهم كل جملة من وحداته في تكوين دلالة لا تسمح لإقصاء كلمة أو جملة أو فقرة عن موضعها.

وعقب أحمد عفيفي على ما رآه هاليداي ورقية حسن بقوله: «والحق أن الربط بالأدوات ظاهر في نحو الجملة ظهورا ملحوظا: كأدوات العطف والشرط والقسم والتعليل، بين الكلمات داخل الجملة أو الجملتين المتواليتين، أما نحو النص فينبغي أن يبحث عن تلك الوسائل الضمنية في بنية النص الكلية بحوار تلك الوسائل التقليدية، إذ الربط يمكن أن يكون دلاليا دون أداة بين فقرتين، أو جزأين متباعدين في نص ما»[31].

ويقسم (جون كوين) الربط قسمين:

الأول: الربط الواضح، ويجري من خلال وسائل تركيبية قوية، يمكن أن تكون حرف عطف (الواو –لكن)، أو ظرف (مع- أن).

الثاني: الربط الضمني، ويتم من خلال تجاوز بسيط، وعلى هذا النحو يمكن أن نقول: (السماء زرقاء والشمس تتلألأ)، (السماء زرقاء الشمس تتلألأ).

ثم يقول: «ونحن نرى أن العبارة الثانية خالية من حرف العطف، وهي مساوية –مع ذلك- في المعنى للعبارة الأولى، وفي الواقع فإنّ التجاور أكثر وسائل الربط شيوعا، فوجود حرف الواو في صدر كل جملة يثقل المقال بدرجة ملحوظة، والكلام المكتوب يفضل اللجوء إلى مجرد التجاور»[32].

إن جون كوين يولي الربط الضمني أو الدلالي بين أجزاء النص أهمية أكبر، مما سماه الربط الواضح، وهو الربط بالأدوات، فلا تحتاج الجمل المتجاورة إلى أدوات عطف مثلا، بل وجود حرف الواو في صدر كل جملة يثقل المقال بدرجة ملحوظة.

فالربط المعنوي بين عناصر النص أهم من الربط بالأدوات، حيث يؤكد أحمد عفيفي ذلك بالإشارة إلى إمكانية وجود أداة رابطة بين أجزاء النص، مع الإحساس بالتفكك الدلالي لعدم وجود الربط المعنوي، يقول:(شبّ حريق في المبنى التجاري بالأمس، وانتصر المصريون في السادس من أكتوبر عام 1973م)، فمع وجود الواو الرابطة بين الجملتين فإنهما منفصلتان دلاليا؛ لأنّ الانتقال من فكرة إلى فكرة لا يوجِد بينهما علاقة منطقية واضحة تجمع بينهما، كذلك لو تم الربط بين كلمتين في الجملة الواحدة بالأداة، مثل: (الفتاة جميلة وماشية)، فمع وجود الواو بين الكلمتين، نشعر بالتفكك والتنافر، فما هي العلاقة بين الجمال والمشي في المثال؟ إن إحداهما معنوية، والأخرى حسية، ولا يجمع بينهما حقل دلالي واحد، حيث يحتاج الأمر إلى هذا الجمع الدلالي[33].

بخلاف قولنا: (الفتاة جميلة وذكية)، فإنّ بين الكلمتين رابطا دلاليا، لأنهما يعبران عن شيئين معنويين متلازمين في الفتاة، ولذلك لو قيل: (الفتاة جميلة ذكية) لما فقدت الجملة ترابطها الدلالي، ومن ثم فلا بد من تعالق أنظمة اللغة الخارجي منها والداخلي، واللغوي منها والدلالي.

2-3-القصد (Intentionnalité): ويرد

بمصطلحات أخرى مثل: القصدية أو المقصدية.

يقول روبيرت دي بوجراند عن معيار القصد: «وهو يتضمن موقف منشئ النص من كون صورة ما من صور اللغة، قصد بها أن تكون نصّا يتمتع بالسبك والالتحام، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها، وهناك مدى متغير للتغاضي في مجال القصد، حيث يظل القصد قائما من الناحية العملية حتى مع عدم تأدية التخطيط إلى الغاية المرجوة، وهو التغاضي عامل من عوامل ضبط النظام يتوسط بين المرتكزات اللغوية في جملتها والمطالب السائدة للموقف»[34].

ويقول صلاح حسنين عن هذا المعيار: «ويتعلق بموقف منتج النص من اتخاذ مجموعة من الوحدات المتماسكة، والمتسقة وسيلة لإنجاز قصد المتكلم، ومثال ذلك توزيع المعرفة، أو الوصول إلى هدف يحدد في ضوء خطة ما»[35].

وتقول إلهام أبو غزالة: «التضام والتقارن من الأفكار المتمركزة حول النص؛ أي التي تشير إلى عمليات متجهة ناحية مادة النص، وفضلا عن هذا النوع من الأفكار، يحتاج المرء إلى أفكار متمركزة حول مستعمل النص، وهي ذات تأثير على نشاط الاتصال من خلال النصوص بوجه عام، سواء أكان ذلك من قبل المنتجين أم المستقبلين»[36].

إن معيار القصد هو أن يتضمن موقف منشئ النص وهدفه من بناء نص متماسك منسجم، لأنّه لا بد أن يكون للحدث اللغوي نية الدلالة، فليس نصا ما يقوله المكره أو السكران مثلا.

كما أنّ القصد يعنون به ما يريده منشئ النص من خلال تعبيره، فهو«التعبير عن هدف النص»[37].

وعليه فإنّ مقصدية النص لا تتمثل في مجرد الدلالة الكامنة فيه، وإنما تتمثل أيضا في نية منشئ النص في أن يوصل هذه الدلالة إلى المتلقي.

ويرى تمام حسان أن لغو الكلام، وحشوه، وكلام السكران، والمكره، والناعس والمخطئ، ليس من قبيل النص[38].

وقد اعترض أحمد عفيفي على كلام تمام حسان، وأبدى أمامه كثيرا من الحذر، لأنّ المكره في رأيه «يقصد مقولته، وكذلك الناسي، وكذلك المخطئ وقت حديثه، وربما أدى لغو الكلام قصدا أو حقق هدفا، ولهذا صعب الحكم عليه باللغو، لأنّه حقق معيارية القصد»[39].

إن أحمد عفيفي يرى أن مقصدية النص، إنما تكون بالنظر إلى اعتقاد منشئ النص، وبالنظر إلى ما يحمله النص من هدف أيّا كانت حالة المتكلم، فهو في اعتقاده نص يحمل معنى وهدفا.

وبما أن النص مظهر من مظاهر السلوك اللغوي، وشكلا من أشكال اللغة، فإنّه بالضرورة يحتوي على قصد معين، كما تكمن أهمية هذا الجانب في أنه يمثل جزءا مهما من دلالة الخطاب، كما أنه يتضمن موقف منتج نص منسق ومنسجم باعتبار منتج النص فاعلا في اللغة مؤثرا في تشكيلها، وأن مثل هذا النص وسيلة من وسائل متابعة خطة معينة للوصول إلى غاية بعينها.

2-4-القبول (Acceptabilité): ويرد بمصطلح المقبولية، ويتعلق القبول بموقف المتلقي من قبول النص[40]، أو يتعلق بموقف متلقي النص بأنّ مجموعة الوحدات (الكلامية مثلا) تشكل نصّا متماسكا، ومتّسقا يمسّ المتلقي من طرف ما[41].

يقول روبيرت دي بوجراند: «وهو يتضمن موقف مستقبل النص إزاء كون صورة ما من صور اللغة ينبغي لها أن تكون مقبولة من حيث هي نص ذو سبك والتحام، وللقبول أيضا مدى من التغاضي في حالات تؤدي فيها المواقف إلى ارتباك، أو حيث لا توجد شركة في الغايات بين المستقبل والمنتج»[42].

إن القبول مرتبط بمجموع الدلالات التي يطرحها النص بشرط تماسكها والتحامها وتحديدها بعيدا عن الاحتمالية الدلالية، أو عن جواز أكثر من وجه إعرابي، وذلك ما يقرهما نحو الجملة، ومن هنا تكون المقبولية في نحو النص في مقابل (مطابقة القاعدة)، في نحو الجملة التي تسمح بالاحتمال الدلالي، وتعدد الأوجه الإعرابية، مثل تحديد نوع الإضافة في (سرتني رؤية الأصحاب)، لا يعترض نحو الجملة على فهم إضافة المصدر إلى الفاعل أو المفعول، ويكون المعنى إمّا: (رؤيتي للأصحاب)، (الإضافة للمفعول)، أو (رؤية الأصحاب لي)، (الإضافة للفاعل)، لكن لو وجد هذا المثال في نص لارتبط بمعنى أكثر قبولا وتحديدا من وجود المعنيين على حدٍّ سواء، ومثل ذلك أن تقع الصفة بعد المتضايفين، فتكون صالحة لأي منهما، مثل: (أحب زيارة المدن المتقاربة)، هل تكون (المتقاربة) صفة للمدن أو الزيارة؟[43].

فالتحليل على مستوى الجملة يقبل هذه الاحتمالات ولا يختار واحدا منها إلا إذا حدّد السياق أحدها.

والسياق الذي يؤدي إلى التقبلية (القبول) ينبغي أن يراعى فيه:

أ-صحة القواعد النحوية.

ب-توافق الوقوع، أو الرصف بين مفردات الجملة.

ومن هنا نصل إلى النتيجة المطلوبة بقبول المتلقي؛ ولعلّ هذا يدل على أنّ المقبولية يمكن أن تكون على مستوى الجملة، وعلى مستوى النص، غير أنها تتطور في الجملة عن النص، حيث تكون المقبولية في الجملة أولا على مستوى الوصف، وصحة القواعد النحوية، ثم يأتي المعنى النصي المتسم بالتماسك[44].

وتقول إلهام أبو غزالة عن القبول: «اتجاه مستقبل النص إلى أن تؤلف مجموعة الوقائع اللغوية نصّا متضاما متقارنا ذا نفع للمستقبل أو صلة ما به، أي اكتسابه معرفة جديدة أو قيامه بالتعاون لتحقيق خطة ما، ويستجيب هذا الاتجاه لعوامل من مثل نوع النص، والمقام الثقافي والاجتماعي، ومرغوبية الأهداف، وهنا أيضا يمكننا اعتبار المحافظة على تضام النص وتقارنه من جانب المستقبل هدفا قائما بذاته»[45].

وقد يؤدي خضوع تقبلية النص للتقييد إلى تحول الاتصال عن مجراه، ولذا يعتبر من قبيل عدم التعاون أو ضعف القدرة على تحقيقه أن يقوم مستقبل النص بطرح أسئلة حول تقبلية النص، في حين يحاول المنتج المعنى بقصديته إلى غايتها[46].

وعموما فيقصد به مدى استجابة المتلقي للنص وقبوله له، ولا شكّ أن هنالك مدى لاحتمال المتلقي من هذه الناحية.

2-5-رعاية الموقف (Situationnalité):

وترد بمصطلحات أخرى مثل: الموقفانية، المقامية والموقفية، وتعني ضرورة أن يكون النص موجها للتلاؤم مع موقف معين بغرض كشفه أو تغييره، وقد يكون الموقف مباشرا يمكن إدراكه من البيئة أو غير

مباشر، ويمكن استنتاجه بواسطة التأمل، وهذا العنصر يفترض وجود اثنين يتعاملان مع النص أحدهما مرسِل والثاني مستقبِل[47].

يقول صلاح حسنين: «ويتعلق بالعوامل التي تجعل النص مناسبا للموقف الذي تُسرد فيه الوقائع (أحداث النص)»[48].

ويقول روبيرت دي بوجراند: «وهي تتضمن العوامل التي تجعل النص مرتبطا بموقف سائد يمكن استرجاعه، ويأتي النص في صور عمل يمكن له أن يراقب الموقف وأن يغيره، وقد لا يوجد إلا القليل من الوساطة في عناصر الموقف، كما في حالة الاتصال بالمواجهة في شأن أمور تخضع للإدراك المباشر، وربما توجد وساطة جوهرية كما في قراءة نص قديم ذي طبيعة أدبية، يدور حول أمور تنتمي إلى عالم آخره، إن مدى رعاية الموقف يشير دائما إلى دور طرفي الاتصال على الأقل، ولكن قد لا يدخل هذان الطرفان إلى بؤرة الانتباه بوصفهما شخصين»[49].

ويوضح ذلك كله المثال الآتي:

-تمهل... أطفال في الطريق.

إن يكن الاستعمال المقصود الأكثر احتمالا أمرا واضحا تمام الوضوح، فإنّ السهولة التي تمكن المرء من البتِّ في هذه القضية تعود إلى تأثير الموقف الذي يعرض فيه النص، وفي حالة النموذج السابق كانت إشارة المرور موضوعة في مكان تتعرض فيه طائفة معينة من المستقبلين أي السائقين، لتبعة القيام بعمل معين، وما من شك في أن اعتبار كلمة (تمهل) فعل أمر، مطالبة بتخفيف السرعة أمر معقول بقدر أكبر بكثير من اعتبارها فعلا ماضيا مسندا إلى أطفال في الطريق، ثم أن في وسع المشاة القول بأن ليس لهذا النص صلة بهم، إذ أن سرعتهم لن تلحق ضررا بأحد، وهكذا نرى أن المعنى المقالي للنص واستعمال النص يتحددان من خلال الموقف[50].

ويكاد الدارسون أن يجمعوا على أنّ المقامية تتعلق بمناسبة النص للموقف[51]، فهي المناسبة أو المقام الذي يوضح المقصود من النص، أو بعبارة أخرى يفهم النص في ضوء هذه المناسبة، أو المقامية، وبما أن معنى النص واستعماله يتحدد من خلال الموقف، وذلك بتوفر مجموع العوامل التي تجعل نصا ما ذا ارتباط وثيق بالموقف الاتصالي، لذلك لا يوجد نص دون ارتباط بالموقف، فلا بد من ربط النص بالمقام، فالنص يكون متأثرا بالموقف مراعيا له، قادرا على التأثير فيه، ومجموعة المعارف السابقة مفيدة في تحديد الموقف وتحليل الخطاب لذلك تساعد الظروف التي يقال فيها النص على فهمه وتأويله.

2-6-التناص (Intertextualité): وتتعدد تعريفات التناص بشكل عام، بين النقاد واللغويين، غير أنّها تظهر هذا التفاعل والتعالق والالتقاء والتداخل اللفظي أو المعنوي بين نص ما ونصوص أخرى سبقته، استفاد منها هذا النص المراد دراسته[52].

ويعرفه سعيد حسن بحيري بأنّه: «يختص بالتعبير عن تبعية النص لنصوص أخرى، أوتداخله معها»[53].

والتناص مسؤول بشكل عام عن تطور أنماط النصوص، باعتبارها أنواعا من النصوص لها خصائص نمطية نموذجية؛ فإذا تناولنا نمطا محددا سنجد أن الاعتماد على التناص سيكون بارزا إمّا بقلة أو بكثرة[54].

يقول روبيرت دي بوجراند: «وهو يتضمن العلاقات بين نص ما، ونصوص أخرى مرتبطة به، وقعت في حدود تجربة سابقة سواء بوساطة أم بغير وساطة، فالجواب في المحادثة، أو أي ملخص يذكر بنص ما بعد قراءته مباشرة، يمثلان تكامل النص بلا وساطة، وتقوم الوساطة بصورة أوسع عند ما تتجه الأجوبة أو النقد إلى نصوص كتبت في أزمنة قديمة، وتكامل النصوص عامل أكبر في مجال تحديد أنواع النصوص، حيث تشكل التوقعات بالنسبة لطوائف كاملة من الوقائع اللغوية»[55].

إن روبيرت دي بوجراند يرى أن عنصر التناص هو أهم العناصر في نظرية أنواع النصوص، ذلك أن النصوص إنما تكتب بحسب رأيه في إطار خبرة سابقة؛ وعلى الرغم من أن مفهوم التناص يثير كثيرا من الإشكالات لأنّ بعض المحدثين حرفوه عن معناه الصحيح، فالواضح أن المقصود به ليس هو أن النصوص إنمّا تمثل إعادات لبعضها البعض، بل المقصود به أن النصوص السابقة تشكل خبرة يستند إليها في تكوين النصوص اللاحقة والكشف عنها[56].

والتناص أيضا يمثل عملية استبدال من نصوص أخرى، والمقصود به تداخل وتقاطع النصوص في أشكالها ومضامينها، حيث لا يوجد نص يخلو من حُضور أجزاء أو مقاطع من نصوص أخرى.

إن التناص يتحقق في النص عندما يتضمن مجموعة من النصوص السابقة عليه، شرط أن يحدث تفاعل وتعالق في اللفظ والمعنى بين هذه النصوص المتداخلة،وهو بهذا المفهوم يكون تابعا لمجموعة نصوص سابقة يتفاعل ويتعالق معها بكيفيات مختلفة، حصرها محمد عبد المطلب في نمطين أساسيين:

أولهما : يقوم على العفوية وعدم القصد، إذ يتم التسرب من الخطاب الغائب إلى الحاضر في غيبة الوعي، أو يتم ارتداد النص الحاضر إلى الغائب في نفس الظرف الذهني.

ثانيهما: يعتمد على الوعي والقصد، بمعنى أن الصيغة في الخطاب الحاضر تشير إلى نص آخر، وتكاد تحدده تحديدا كاملا يصل إلى درجة التنصيص، وهنا تطفو على السطح مفاهيم الملاحقة والمثاقفة، والسرقات الأدبية، والتضمين والمعارضة[57].

غير أن علماء النص توسعوا في مفهوم التناص، وجعلوه شاملا لإدخال نصوص مختلفة في النص الحادث.

والتناص بهذا المفهوم الشائع في الدراسات النقدية والأسلوبية والأدبيةألصق بنحو النص، ويرى تمام حسان أن التناص: «علاقة تقوم بين أجزاء النص بعضها وبعض، كما تقوم بين النص والنص: كعلاقة المسودة بالتبييض، وعلاقة المتن بالشرح، وعلاقة الغامض بما يوضحه، وعلاقة المحتمل بما يحدد معناه، وهذه العبارة الأخيرة هي المقصودة بعبارة: القرآن يفسر بعضه بعضا»[58].

فالتناص بهذا المفهوم الذي أبرزه تمام حسان، يكون ألصق بنحو النص، لأن التناص الذي يخدم نحو النص، كما يقول أحمد عفيفي، إنما يحمل خصوصية التطبيق، فبدلا من أن تكون المفاهيم والصور المطروحة بين نص حاضر، ونصوص أخرى غائبة، فإن التناص المقصود هنا ينصب على النص الواحد دون نصوص أخرى[59].

وبذلك يكون التناص عنصرا مهما من عناصر النص في الربط بين أجزائه، وتحديده معناه

وتأكيده، إضافة إلى أن التناص يتضمن النص به علاقات مع نصوص سابقة، بسبب حركتي التأثير والتأثر؛ ذلك أن أي نص لا ينطلق من فراغ، بل يتفاعل مع غيره من النصوص لإنتاج نص جديد، حيث اهتمت الدراسات الحديثة بالتناص. رغم أنّ الظاهرة قديمة قدم الآداب والفنون.

2-7-الإعلامية (Informativité):وترد بمصطلحات أخرى مثل: الإخبارية والإبلاغية أو بمصطلح الإعلام، ويتعلق هذا المعيار بالمعلومات الواردة في النص، من حيث توقع هذه المعلومات أو عدم توقعها[60].

ويرى روبيرت دي بوجراند أنّ هذا المعيار يشكل عنصرا مهما من عناصر النص وتختلف درجة الإخبار من نص إلى آخر بحسب نوعه وغايته، ولكن الموكّد هو أن كل نصّ يجب أن يشتمل على قدر من المعلومات الإخبارية، والتي تشكل محتوى الاتصال، وننظر إليه أيضا من ناحية الجدة والتنوع الذي توصف به المعلومات في بعض المواقف، فإذا كان استعمال نظام في صياغة نص ما يتكون من الهيئة التي تبدو عليها العناصر المستعملة في وقائع صياغة هذا النص، فإنّ إعلامية عنصر ما تكمن في نسبة احتمال وروده في موقع معين، بالمقارنة بينه وبين العناصر الأخرى من وجهة النظر الاختيارية، وكلما بعد احتمال الورود ارتفع مستوى الكفاءة الإعلامية[61].

إن خلوّ النص من صفة الإعلامية، لا يعني خلوه من الدلالة تماما، وإلقاءه على المتلقي شكلا بحتا بلا مضمون، لأنّ القضية ليست احتواء النص على مضمون، وعدم احتوائه على مضمون، وإنما القضية احتواء النص على معلومات توصف بالجدّة والتنوّع، ولذا كلمّا قلّ احتمال المتلقي لها ازداد مستواها الإعلامي.

يقول صلاح حسنين عن معيار الإعلامية:«ويتعلق بمدى (توقع/عدم توقع) أو (معرفة/عدم معرفة) العناصر (الوقائع) التي يقدمها النص، ويقصد بذلك المعلومات الجديدة التي يقدمها النص للمتلقي، فإذا كان المتلقي يتوقع هذه المعلومات الجديدة، فإن النص يوصف بأنّه أقلّ إعلامية، أما إذا كان المتلقي لا يتوقع هذه المعلومات الجديدة، فإنّه يوصف بأنّه أكثر إعلامية، وهذا يعني أن المعلومة الجديدة، إذا قدّمت للمتلقي فإن النص يكون أقلّ إعلامية، أما إذا تركت لحدس المتلقي، فإنّ النص يكون أكثر إعلامية»[62].

ثم ضرب مثالا على ذلك:

أ-نادينا قبل أن نبدأ الحفر، وإلا فلن نستطيع ذلك.

ب-نادينا قبل أن نبدأ الحفر، فهناك خط تليفوني تحت الأرض، فإذا قطعناه، فستفقد الخدمة التليفونية، وقد تحدث مشكلة كهربائية، فعندئذ لن تقدر على الاتصال تليفونيّا لمعالجة هذه المشكلة.

إن المثال (أ) أكثر إعلامية من المثال (ب)؛ لأن المثال (ب) يقدم عناصر معروفة جيدا للمتلقي، أما المثال (أ) فهو لا يقدم معلومات يمكن التنبؤ بها، ويترك للمتلقي استنتاج ما يراه قد ينتج عن الحفر، دون مثل هذا الاستدعاء[63].

ويقول دي بوجراند: «فالإعلامية تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي لبديل من خارج الاحتمال، ومع ذلك نجد أن لكل نص إعلامية صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع»[64].

وتقول إلهام أبو غزالة :«إن لكل نصّ حظّهُ من الإعلامية، فمهما يكن نصيب الشكل والمحتوى من التوقع، فإنّه لا مندوحة عن وجود بعض الوقائع المتغيرة التي يتعذر التنبؤ بها بحذافيرها، ومن المحتمل أن يؤدي ضعف الإعلامية بوجه خاص إلى الارتباك، وإلى الملل، بل إلى رفض النص في بعض الأحيان...»[65].

إنّ الإعلامية هي العامل المؤثر بالنسبة لعدم الجزم في الحكم على الوقائع النصية أو الوقائع في عالم نّصي في مقابل البدائل الممكنة، فالإعلامية تكون عالية الدرجة عند كثرة البدائل، وعند الاختيار الفعلي كبديل من خارج الاحتمال، ولكل نص إعلامية صغرى على الأقل تقوم وقائعها في مقابل عدم الوقائع، ومن هنا ترتبط الإعلامية ببنية النص من خلال المنظور الوظيفي للنص.

خاتمة:

_كان علماء العرب على وعي كامل بمفهوم الدراسات النصية، حيث قدّموا أفكارا وممارسات متميزة أكّدها البحث اللغوي، فكانوا سبّاقين إلى المفهوم ، وغاب عنهم المنهج التنظيري، لذا جاءت دراساتهم وأبحاثهم تطبيقية أكثر منها تنظيرية.

-الدراسات النصية لها جذور في التراث العربي عند النحويين والبلاغيين والمفسرين من خلال البحث في سر إعجاز القرآن الكريم، وهذا يعني أنه ليس وليد الدراسات اللسانية الحديثة، وإنما الجديد هو طريقة توظيف المصطلحات وتطبيقها على النصوص، لأن القدماء أدركوا هذه الظواهر النصية شكليا ودلاليا.

- يمكن تصنيف المعايير السبعة إلى:

أ-ما يتصل بالنص في ذاته، وهما معيارا السبك والحبك.

ب-ما يتصل بمستعملي النص، سواء أكان المستعمل منتجا أم متلقيا، وذلك معيارا: القصد والقبول.

ج-ما يتصل بالسياق المادي والثقافي المحيط بالنص، وذلك معايير الإعلام والمقامية والتناص

- إن معايير القصد، والقبول ورعاية الموقف والتناص والإعلامية، تختص بنحو النص، ولكنها أيضا توجد على مستوى الجملة، وحينئذ تتسم بالنصية إذا كانت هي الوحدة اللغوية الكبرى.

- فرّق دي بوجراند بين السبك والحبك، حيث يعني بالأول العلاقات اللغوية أو النحوية بين عناصر النص، ويعني بالثاني العلاقات المعنوية أو الدلالية بين عناصره.

- هناك علاقة وثيقة بين معياري السبك والحبك والاجتماع؛ هذين المعيارين يتحقق الترابط النصي أو التماسك النصي، وهو الانسجام بين اللفظ والمعنى، أو بين الشكل والمضمون، أو بين بنية النص اللغوية وحقله الدلالي، وكل هذا يؤكد أهمية الربط الدلالي بين عناصر النص.

الهوامش والإحالات:

(1) _ يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ط01، دار الأمان، القاهرة، مصر، 1414هـ-1994م، ص91.

(2) _ المرجع نفسه، ص92.

(3) _ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر :تمام حسان، ط01، دار عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص103-105.

(4) ـ سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية و الأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، ط02، عالم الكتب، القاهرة، 2010م.ص225-226.

(5) ـ سعيد حسن بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، ط01، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، مصر، 1997م.ص146.

(6) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2011م، ص75-76.

(7) ـ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ط1، دار قباء، القاهرة، مصر، 1421 هـ_2000م، ج1، ص33-34.

(8) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء ، ص106.

(9) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص76.

(10) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص103.

(11) ـ إلهام أبو غزالة، علي خليل أحمد مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبيرت دي بوجراندوولفنجانجدريسلر، ط01، دار الكاتب، 1993م، ص25.

(12) ـ سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، ص227.

(13) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص90.

(14) ـ سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، ص227-228.

(15) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص301-302.

(16) ـ المرجع نفسه، ص103.

(17) ـ إلهام أبو غزالة، علي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبيرت دي بوجراند و ولفجانجدريسلر، ص27.

(18) ـ صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة و النحو، توزيع مكتبة الآداب، القاهرة، ص227-228.

(19) ـ المرجع نفسه، ص228.

(20) ـ المرجع نفسه، ص228-229.

(21) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص90.

(22) ـ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ج1، ص116.

(23) ـ المرجع نفسه ، ج1، ص117.

(24) ـ أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط05، عالم الكتب، القاهرة، 1998م، ص68.

(25) ـ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ج1، ص117.

(26) ـ المرجع نفسه، ج1، ص120.

(27) ـ أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ط01، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1429هـ-2008م، ص114.

(28) ـ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السورة المكية، ج1، ص115.

(29) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص96.

(30) ـ المرجع نفسه، ص ن.

(31) ـ المرجع نفسه ، ص100.

(32) ـ جون كوين، النظرية الشعرية: بناء لغة الشعر –اللغة العليا-،ط4، تر: أحمد درويش، دار غريب، القاهرة، 2000م، ج1،ص18

(33) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص101-102.

(34) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص103-104.

(35) ـ صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة و النحو، ص231.

(36) ـ إلهام أبو غزالة ،علي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبيرت دي بوجراند و ولفجانجدريسلر، ص30.

(37) ـ سعيد حسن بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، ص146.

(38) ـ أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ص89.

(39) ـ المرجع نفسه ، ص80.

(40) ـ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ج1، ص33.

(41) ـ صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة و النحو، ص231.

(42) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص104.

(43) ـ أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة و الحداثة، ص99.

(44) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي ، ص89، وينظر: أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ص77.

(45) ـ إلهام أبو غزالة، علي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبيرت دي بوجراند و ولفجانجدريسلر، ص31.

(46) ـ المرجع نفسه، ص ن

(47) ـ يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ص102.

(48) ـ صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة و النحو، ص232.

(49) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص104.

(50) ـ إلهام أبو غزالة ،علي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات النظرية روبيرت دي بوجراند ولفجانجدريسلر، ص34.

(51) ـ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ج1ص33.

(52) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص81.

(53) ـ سعيد حسن بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، ص146.

(54) ـ صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة و النحو، ص232.

(55) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص104.

(56) ـ يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ص102.

(57) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص82.

(58) ـ أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ص94.

(59) ـ أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ص83.

(60) ـ صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ج1، ص33.

(61) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص252.

(62) ـ صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة و النحو، ص231.

(63) ـ روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، ص105.

(64) ـ المرجع نفسه، ص ن.

(65) ـ إلهام أبو غزالة، علي خليل أحمد، مدخل إلى علم لغة النص: تطبيقات لنظرية روبيرت دي بوجراند ولفجانحدريسلر، ص33-34.

قائمة المصادر والمراجع

- **أولا_المصادر:**
- روبيرت دي بوجراند، النص والخطاب والإجراء، تر:تمام حسان، ط01، دار عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- **ثانيا_المراجع:**
- أحمد عفيفي، نحو النص: اتجاه جديد في الدرس النحوي، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 2011م.
- أحمد محمد عبد الراضي، نحو النص بين الأصالة والحداثة، ط01، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1429هـ-2008م.
- أحمد مختار عمر، علم الدلالة، ط05، عالم الكتب، القاهرة، 1998م.
- إلهام أبو غزالة، علي خليل أحمد مدخل إلى علم لغة النص، تطبيقات لنظرية روبيرت دي بوجراندوولفنجانجدريسلر، ط01، دار الكاتب، 1993م.
- سعد عبد العزيز مصلوح، في البلاغة العربية والأسلوبيات اللسانية: آفاق جديدة، ط02، عالم الكتب، القاهرة، 2010م.
- سعيد حسن بحيري، علم لغة النص: المفاهيم والاتجاهات، ط01، مكتبة لبنان ناشرون، الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، القاهرة، مصر، 1997م.
- صبحي إبراهيم الفقي، علم اللغة النصي بين النظرية والتطبيق: دراسة تطبيقية على السور المكية، ط1، دار قباء، القاهرة، مصر، 1421 هـ_2000م.
- صلاح الدين صالح حسنين، الدلالة و النحو، توزيع مكتبة الآداب، القاهرة، (دت).
- يوسف نور عوض، نظرية النقد الأدبي الحديث، ط01، دار الأمان، القاهرة، مصر، 1414هـ-1994م.